المبحث الاول : السياسة الايرانية من منظور عام

المطلب الاول:مراحل قيام الدولة الإسلامية في إيران

لقد توالت على إيران أنظمة و حكومات عديدة كان من أهمها دولة الساسانيين التي كانت نهايتها على أيدي العرب المسلمين أثناء الفتح الإسلامي، و بعد ضعف الدولة الإسلامية ظهرت في إيران دول عديدة كان أهمها الدولة الصفوية التي قامت عام ١٥٠١ بقيادة إسماعيل الصنوي الذي أبدل مذهب الدولة إلى المذهب الشيعي الجعفري الاثني عشري. ثم الدولة الأخشارية (و كان أهم قادتها نادر شاه) ١٧٢٢ - ١٧٣٧ ، ثم دولة القاجاريين عام ١٧٩٥ و بعدها الأسرة البهلوية و كان آخر ملوكها محمد رضا شاه (الذي تولى الحكم في ٢٦ سبتمبر ١٩٤١م)، حتى قيام النظام الجمهوري الإسلامي عام ١٩٧٩ الذي الذي مر بأربع مراحل فشلت ثلاث منها و استعادت الحكومة المركزية في طهران سيطرتها على الموقف و نجحت واحدة و هي المرحلة الأخيرة.[1]

أولا : المرحلـة الأولى: (١٨٨٠م -١٩٢١م)

خير من يمثلها هو : ميرز أكوتشاك خان في جيلان و هو مناضل و ثائر وزعيم إسلامي قاد حركة فدائيين "مشتهد" ضد الاستعمار و الاستبداد الداخلي و كانت حركة وطنية قومية دينية محلية تهدف إلى إقامة نظام جمهوري في إيران مع المحافظة على وحدة أراضيها. وكان ثمة جهود لمقاومة المستعمر عندما عانت إيران في ١٨٠٠م نتيجة عملية التوسع للإمبراطوريتين الروسية والبريطانية، والمعروفة باسم "اللعبة الكبرى"، وخسرت الكثير من أراضيها في الحروب الروسية الفارسية و الحروب الأنجلو فارسية. وقعت سلسلة من الاحتجاجات ردا على تنازلات للأجانب من قبل ناصر الدين شاه ومظفر الدين زنكي شاه بين ١٨٧٢ م و ١٩٠٥٥م، وآخرها تلك التي أدت إلى الثورة الدستورية الإيرانية وإنشاء أول برلمان إيراني وطني في عام ١٩٠٦م، التي ألغيت في عام ١٩٠٨م. استمر النضال حتى عام ١٩١١١م، عندما هزم محمد علي وأجبر على التنازل عن العرش بحجة استعادة النظام .احتل الروس شمال إيران في ١٩١١ م و خلال الحرب العالمية الأولى، احتلت بريطانية جزء كبير من غرب إيران، و لم يتم الانسحاب بشكل كامل حتى عام ١٩٢١م .(٢)

---

[1] عبد الله حسن، الجوجو، الأنظمة السياسية المقارنة: دراسة مقارنة. [د م ن] : الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧، ص ٢٦٤،٢٦٣.

[2] راشد الغنوشي، "مبادئ الحكم و السلطة في الإسلام" المتحصل عليه من الموقع .WWW.Aljazeera.net

ثانيا : المرحلـة الثانية:(١٩٢١م- ١٩٤١م)

هي مرحلة الحركات الإنفصالية و المطالبة بالحكم الذاتي نتيجة لتشجيع كل من الروس والبريطانيون – كل في منطقة نفوذه- للإتجاهات الإنفصالية و السياسية المناهضة للحكومة المركزية في طهران (أذربيجان، جيلان، كردستان، مازندران، خراسان، طبرستان، وخوزستان).

و هي مرحلة ما يسمى بالرغبة في تحقيق أهداف شخصية و تميزت بالصراع بين الجمهورية و الماكية في إيران : يمثل هذه المرحلة "رضا خان" (١٩٢٥م-١٩٤١م) الذي تبدأ صلته بالجمهورية من خلال طموحه في الجلوس على عرش إيران و أراد تهيئة الرأي العام لذلك فتبنى فكرة إقامة نظام جمهوري في إيران على غرار ما حدث في تركيا

ثالثا : المرحلـة الثالثة : (١٩٧٦م- ١٩٧٧م)

عرفت إيران مرحلة انتقالية إبتداءا من ١٩٧٦م-١٩٧٧م إذ برزت على الساحة إستراتيجيتين متناقضتين:

١- **الإستراتيجية الأولى**:تتعلق بآية الله الخميني الذي يناضل منذ عدة سنوات للإطاحة بالنظام الملكي انطلاقا من مكان إقامته (النجف) العراق حيث أصبح لاجئا فيهما منذ ١٩٦٤م ثم بفرنسا ١٩٧٨م مع مساندة الشعب في مجمل التيارات الأخرى رغم تباينها للإطاحة بالحكم البهلوي.

٢- **الإستراتيجية الثانية:** يقودها الشاه الذي يستند على الجيش و الولايات المتحدة للحفاظ على نظام حكمه.(١)

وعلى الرغم من السياسات القمعية التي لجأ إليها الشاه لإيقاف تصاعد الاضطرابات إلا أنه ارتكب أخطاء مع الإدارة الأمريكية حين قلل من شأن قوة التنظيم في الحركة الدينية الإسلامية و عمق الغضب الجماهيري اذ اعتبر أن بعض التغيرات أو الإصلاحات قد تعيد الهدوء و الاستقرار للبلاد بعكس المتدينين الذين كانوا على اقتناع بأن الأمة تمر بأزمة مجتمعية و حضارية صعبة لا يمكن حلها إلا بإطاحة نظام الحكم و استبداله بجمهورية إسلامية.(٢)

١- شفيق شقير "السياسة في إيران بناء الثورة و المعارضة". قسم البحوث و الدراسات، الجزيرة المتحصل عليه من httpi//WWW.Aljazeera.net.

٢- عبدالكريم، عمرو،" تمايزات النخبة الدينية الحاكمة في إيران"، **مجلة السياسة .الدولية**، العدد90 ،1987

و بدأت ملامح التغيير تبرز في أواخر ١٩٧٦ و بداية ١٩٧٧ حيث تفطن النظام بأنه على الرغم من تضاعف عائدات البترول منذ ٣ سنوات سابقة إلا أنها لم تحد من تفاقم الأفراد، فضلا عن الإجراءات التي اتخذها الشاه كتقليص النفقات العسكرية و محاولة إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية.

إلا أن الطريقة التي حاول أن يعالج بها الأوضاع لا تعترف بالمشاكل الاجتماعية والتي تعتبر مهمة و حساسة بالنسبة للطبقة المثقفة و رجال الدين.

مع تصاعد الأحداث ثم الإعلان عن الأحكام العرفية لمدة ستة أشهر في ١٢ مدينة. وقد اتخذ هذا القرار عندما عمت التظاهرات المدن الكبرى كطهران و تبريز و قم و أصفهان و الأهواز و عبدان و مشهد و شيراز و قزوين و خراج.

إلا أن هذه الأحكام العرفية لم تنقص من عزيمة المتظاهرين في مواصلة المظاهرات بحيث أدى بالجيش إلى التدخل و قمع الجماهير المتظاهرة و كانت الإصطدامات أمام البرلمان حيث تحولت الساحة إلى ساحة الشهداء و سمي يوم الجمعة بيوم الجمعة الأسود. نظرا للأحداث التي جرت فيه لتكون بداية نهاية الحكم البهلوي.

تحت الضغط الشعبي و بمساندة من المخابرات الأمريكية يغادر الشاه البلاد في جانفي ١٩٧٩ و يعود آية الله الخميني ليضع أسس الجمهورية الإسلامية و ينهي حكم الأسرة البهلوية و يشكل سلطة شرعية و يقيم نظاما إسلاميا خالصا.

و لتنفيذ سياسته عين حكومة مؤقتة تحت رئاسة "مهدي بازرخان" في عام١٩٧٩ و كلفه بإجراء استفتاء شعبي للرأي العام حول تغيير نظام الحكم من الملكية إلى الجمهورية.[1]

و قد بدأت دعوة آية الله الخميني لإقامة جمهورية إسلامية في إيران بعدما استقرت أوضاع المؤسسة الدينية من الناحية التنظيمية (علما أن هذه المؤسسات عانت فراغا سياسيا بسبب سياسة الاضطهاد و القمع المتبعة من قبل الشاه و المؤسسة العسكرية الموالية له).(٢)

---

(١) يحيى داوود عباس، "تاريخ الجمهورية في إيران". مختارات ايرانية . العدد ٨٦ ، سبتمبر ٢٠٠٧ المتحصل عليه من الموقع WWW.arso.org.

(٢) عبدالله فهد ، ايران والخليج–ديالكتيك الدمج والنبذ، دارقرطاس للنشر ،الكويت،، ،1999،ص٢١٢

فالجمهورية الإسلامية كما حددها آية الله الخميني تكون في ظل ولاية الفقيه. لتصبح بذلك السلطة السياسية و الدينية في يد الفقيه و بما أن الإسلام يشمل الجانب السياسي والروحي فإنه لا يتوقف على الجانب الفقهي فقط، فجزء كبير من الفقه يتعلق بكل ما هو سياسي و اجتماعي . لهذا الغرض جمع الخميني بين السلطتين.[1]

لكن إقامة ولاية الفقيه بعد انتصار الثورة الإسلامية لم تكن خالية من معارضة العديد من رجال الدين و المثقفين الإيرانيين فالخلاف الذي كان قائما بين كبار الفقهاء بعد الثورة دار حول مفهوم "ولاية الفقيه" فالإشكال الذي كان مطروح هو كالتالي: هل تشمل هذه الولاية الحكم و إقامة الدولة علما أن إقامتها تعود لمسؤولية الإمام الغائب الثاني عشر؟

أما من جانب الخميني فقد حسم القضية بالاقتراع الشعبي على الجمهورية الإسلامية فقط رافضا فكرة الديمقراطية معتبرا الشعبي على الجمهورية الإسلامية فقط رافضا فكرة الديمقراطية معتبرا إياها لفظا مستعارا من الغرب.

كل هذه الخلافات عجلت بتنحية رئيس الحكومة.

يجب الإشارة أيضا أن الخميني كانت له معارضة من طرف تيارات عديدة نذكر منها:

١- التيار الوطني الذي ناضل من أجل ترشيد استخدام عائدات البترول و الصناعات الثقيلة و إقامة الدولة المدنية.
٢- التيار الديني المعتدل الذي طالب لضرورة استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة و الحكم و رفضه لإقامة ولاية الفقيه.
٣- التيار الديني الإصلاحي الرافض لاستبداد الفقهاء و أيد السيادة الوطنية للدولة بكل مؤسساتها المدنية.
٤- التيار اليساري و المناهض للتيارات الإسلامية إذ نادى بتوزيع الأراضي الزراعية و القيام بعملية التأميم كما طالب كذلك بإقامة علاقات تعاون مع الإتحاد السوفياتي.[2]

---

[1] نجاة أبركان، "العلاقات الإيرانية العربية، من تغيرات السبعينيات إلى ضغوط العولمة". رسالة ماجستير.(كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.ص ٢٦

[1] يحي داوود عباس، "الدستور الإيراني الوحدة الإسلامية". مجلة الراصد.١٤٢٨ هـ المتحصل عليها من الموقع WWW.arso.org

المطلب الثاني: قوى و مؤسسات صنع القرار في إيران

يتميز النظام السياسي الإيراني عن سائر النظم السياسية العالمية بميزة دستورية فريدة، و هي وجود مؤسسة اسمها "الولي الفقيه "المرشد الأعلى" أو "الرهبر" تتربع قمة هرم السلطة و يخولها الدستور الإيراني صلاحيات واسعة.

I- المؤسسات الرسمية في النظام السياسي الإيراني:

١- الولي الفقيه:

"الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" هما لفظا مترادفات مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي أشار إليها الإمام الخميني و هي "ولاية الفقيه" إذ نشأت هذه النظرية على يد الشيخ "أحمد النقراني" مؤلف كتاب عوائد الأيام في أصول الفقه،و طبقها الإمام الخميني في سنة ١٩٧٩ لأول مرة.

أ- النظرية: شكلت تطورا كبيرا في نظام المرجعية الدينية الذي نشأ عن الشيعة الإمامية في عصر غيبة الإمام الثاني عشر، و طيلة نشأ عن الشيعة الإمامية في صر غيبة الإمام الثاني عشر، و طيلة مقاطعتهم للأنظمة السياسية الإسلامية، المختلفة، و تقوم النظرية على النيابة العامة للفقهاء عن المهدد المنتظر الذي إن أعاد حسب الشيعة سهلا الأرض عدلا بعدما ملئت جورا، و بموجب ولاية الفقيه صارت المرجعية الدينية مصدرا الإفتاء و الأحكام تطورت من مهمة الإرشاد الروحي إلى تشكلها الروحي المتمثل في "المرشد الأعلى" للثورة الإسلامية" الذي يهيمن بسلطاته الجمة على مؤسسات الدولة الإيرانية.[1]

ب- سلطاته: ان ولاية الأمة في ظل انتشار الغمام المهدي تؤول إلى أعدل و أعلم و أتقى رجل في الأمة ليدير شؤونها وفق ما جاء في المادة "١٠٧" من الدستور نصت المادة نفسها على تساوي المرشد مع عامة الشعب أمام القانون.[2]

*** مؤهلات المرشد:** العلم، العدالة، المروءة، الفقه الواسع بظروف العصر، الشجاعة، الفطنة، الذكاء و القدرة على الإدارة للأمور.

*** صلاحياته:** يعين الدستور المرشد الأعلى و يخوله.

---

[1] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "الولي الفقيه .... الدور و الصلاحيات"، المتحصل عليه. WWW.aljazeera.net.

[2] محسن كديفر، نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في ولاية الفقيه.تر : دار الجديد، ط٤ . بيروت: [د د ن]، ٢٠٠٠، ص ١٣.

١. تعيين و عزل نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور البالغ عددهم ١٢ .

٢. تعيين رئيس السلطة التنفيذي.

٣. تعيين رئيس المؤسسة الإذاعة و التلفزيون.

٤. رئيس القائد الأعلى لقوات الحرس الثوري.

٥. تعيين رئيس القيادات العليا للقوات المسلحة.[1]

*** النقد:** فيما يخص مؤهلات المرشد لا يمكن أن تتوفر هذه الشروط في شخص واحد.

* رغم الصلاحيات الجمة التي يتمتع بها المرشد، لم يكتفي الإمام الخميني كمرشد أول للبلاد بها بل رفض هيمنته على مجلس الشورى و رئاسة الجمهورية و أقال أبو الحسن الصدر رئيس الجمهورية الإيرانية الأول عام ١٩٨١ عندما تمرد على تعليماته، كذلك وجه رسالة شديدة اللهجة إلى الرئيس "على ****" عام ١٩٨٨ عندما اعترض على بعض ممارساته حين أجار قانون العمل بعد أن عارضه مجلس المحافظة على الدستور، اعتبر الخميني في تلك الرسالة أن ولاية الفقيه لولاية الرسول (ص)، فالولي الفقيه بالنسبة للخميني معين من قبل الإمام المهدي الغائب و لذلك لا يجوز الاعتراض على قراراته بناء على الحديث المنسوب إلى المهدي الذي يقول :إن الراد على الفقهاء كالراد علينا و كالراد على الله".[2]

*** انتخابه و الهيئات التابعة له:**

١- يبقى انتابه من قبل "مجلس الخبراء" المنتخبين من قبل الشعب.

٢- كان الإمام الخميني هو أول من أنيطت به ولاية الفقيه. إلى أن توفي في سنة ١٩٨٩، فتولى المرشد الحالي السيد "علي خامني" هذا المنصب في حين أنه يتولى "آية الله العظمى حسب منتظري" خليفة للخميني إلا أن انتقاداته للإعدامات التي قامت بها الحكومة الإيرانية ١٩٨٨-١٩٨٩م جعلت الخميني يدفعه للاستقالة في مارس ١٩٨٩م.

لدى المرشد الأعلى مكتب تنسيق لظهوره أمام الناس مكون من ٤ أعضاء "حجة الإسلام، آية الإسلام".

*** عزل المرشد:** يمكن لمجلس الخبراء –نظريا- أن يعزل المرشد في حالتين هما:

١- عجز المرشد على أداء واجباته الدستورية.

---

[1] نيفين، عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران و العلاقات العربية الإيرانية. : مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان ٢٠٠١، ص ٧٨.

(2) إبراهيم خلف" الحقائق والأهداف لاحتلال إيران للجزر العربية الثلاث ."جريدة الثورة، بغداد ، 1979

٢- أ- فقدانه صفة من صفات الأهلية التي نصت عليها المادتان ٥ و ١٠٩ من الدستور.

ب- أوتبين أنه لا يملك تلك الصفة من الأساس.[1]

٢- السلطة التنفيذية في إيران:

- تحت بند الهيئة التنفيذية تناولت الدستور الإيراني ثلاث مؤسسات و هي:

* رئيس الجمهورية.

* نواب الرئيس.

* الوزراء.

٥١ رئيس الجمهورية (الرئاسة):

عرفها الدستور بأنها أعلى سلطة في البلاد يعد القيادة تحدث عنها الدستور في المادة ١٢٠ مادة إن ينتخب الرئيس من قبل الشعب لـ ٤ سنوات و يحق له تولي الرئاسة بشكل متتال مرتين فقط.

*** مؤهلاته:** الأصل الإيراني، الجنسية الإيرانية، القدرة الإبدارية أن يكون سجله نظيف، أن يكون متدين، و موثوق به، الإيمان بالمبادئ الأساسية للجمهورية الإسلامية في إيران والمذهب الرسمي للبلاد.

*** صلاحياته:** ينقد الدستور، يرأس السلطة التنفيذية ما عدا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة.

* اختبار وزراء الحكومة، و أعضاء مجلس الشورى، و له الحق في إقالتهم.

* المصادقة على القوانين و تطبيقها بعد المصادقة عليها من مجلس الشورى.

* المصادقة على الاتفاقيات و المعاهدات و العقود بعد مجلس الشورى.

* له بعض الصلاحيات المعتاد عليها، المصادفة على الميزانية، منح الأوسمة ... الخ.

*** استقالة الرئيس:** يستقبل بتقديم طلب استقالة إلى المرشد في حالة عدم قبولها يستمر الرئيس في منصبه.

- خلو منصب الرئيس: في حال وجود سبب وفاة الرئيس أو استقالته أو مرضه أو سبب آخر، يتولى منصب الرئاسة نائب الرئيس، بعد موافقة مرشد الجمهورية أو تعينه المرشد في حال عدم وجود نائب الرئيس ليبدأ هذا الأخير الترتيب لانتخابات رئاسية في غصون خمسين يوم.

---

[1] نفين عبد المنعم مسعد، مصدر سابق، ص ٧٨.

٢- نـواب الـرئيس: جـاءت مـع تعديل دستور ١٩٨٩ و هو منصـب مهم خاصـة بعد تعديلات الرئيس لرئاسة الوزراء.

* للنواب صلاحيات متعددة و هامـة، خاصـة النائـب الأول: الـذي يقوم بمقـام الـرئيس فـي حالـة الوفاة أو العزل أو الاستقالة و المرض و ذلك بعد موافقة القيادة.[1]

مقارنة بين الولي الفقيه و رئيس الجمهورية:

يـذهب بعـض المتـابعين للشـأن الإيرانـي إلـى وصـف الجهـاز التنفيـذي الإيرانـي بكونـه حكومة ذات رأسين "(الولي الفقيـه و رئـيس الجمهوريـة) لكن تجـب الإشـارة إلـى هنالـك فـروق بين المؤسستين كما يوضحه الجدول التالي:[2]

	الولي الفقيه	**رئيس الجمهورية**
مدة الحكم	مدى الحياة	٤ سنوات
جهة الانتخاب	مجلس الخبراء	انتخاب شعبي عام
طبيعة الصلاحيات	مطلقة وفوق جميع السلطات	تنفيذية و مقيدة

٣° المجلس الوزاري و الوزاري:

- صـلاحياتهم السـهر علـى تنفيـذ و طلبـات المجتمـع و يعمـل مجلـس الـوزراء تحـت إشـراف الرئيس الذي يترأس هو أو نائبه اجتماعات مجلس الوزراء.

أ) صلاحيتهم: ١- إصدار الأحكام و الإجراءات و النظم للتيسر العملية الإدارية.

٢- إنشـاء لجـان متخصصـة لتسـهيل عمـل الـوزراء، لا بـد مـن مصـادقة الـرئيس عليها.

٣- تأسيس الأجهزة الإدارية اللازمة لتنفيذ خططها و أحكامها.

ب) استقالتهم: يتم طلب الاستقالة بتقديمها إلـى الـرئيس فـي حالـة رفضـها، يستمر الـوزير فـي ممارسـة مهامـه، أمـا فـي حالـة القبـول سـيمر المجلـس فـي ممارسـة عملـه حتـى يعين حكومـة جديدة.[3]

---

(1) السعيد، عبدالمؤمن محمد" الثابت والمتحول في فكر الرئيس الإيراني .المنتخب"، دراسات شرق أوسطية، الملف الإيراني، العدد الخامس، يوليو، (1997) ،ص٥٦.

(2) سكوفيلد، ريتشارد"نحن وإيران"، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية،لندن، العدد(32) ، (1993)، ص٢١

(1) نفين عبد المنعم مسعد، مصدر سابق، ص ١٠٩، ١١١.

السلطة التشريعية في إيران:

I) – مجلس الشوري: الإسلامي: (البرلمان)

- يبلغ عدد أعضاءه ٢٧٠ عضو ينتخبون من قبل الشعب لمدة أربع سنوات (الاقتراع السري) المباشر على أن يضاف ٢٠ عضو بعد كل ١٠ سنوات استجابة للتطورات السكانية والسياسية. على أن ينتخب زرادشت واليهود نائب لكل منهم

يشترك كل من المسيحيين الأشوريين والكلانيون في انتخاب ممثل واحد.

- في حين أصبح عدد نواب النصارى الأرمن لكثرة عددهم إلى ممثلين.

صلاحياته:

- مناقشة خطط وجداول أعمال الحكومة للمصادقة عليهاومناقشة أي جدول أعمال مقدم من ١٥ عضو على الأقل.
- المناقشة والمساءلة في كل شؤون القومية.
- المصادقة على كل المعاهدات والبروتوكولات والعقود والاتفاقيات من الجهات الخارجية.
- إحداث تغيرات طفيفة في الخط الحدودي للبلاد بشرط اعتبار المصالح القومية وموافقة أربعة أخماس الأعضاء.
- الموافقة أو الرفض على طلب الحكومة بإعلان أحكام الطوارئ لمدة لا تزيد عن ٣٠ يوم.
- التصويت على منح الثقة من الوزراء أو أي موظف حكومي أوالتصويت على سحب الثقة من الرئيس.(١)

٢ - مجلس أوصياء الدستور:(صيانة الدستور)

-وجد مجلس الأوصياء ليتمم أعمال مجلس الشورى ويشرف على بعض المسائل المهمة وذكر في ٠٨ مواد (٩٢- ٩٩) شرحت فيها العلاقة بين مجلس الاوصياء ومجلس الشوري.

١- محمد الصادق الحسيني، "المحافظون و الإصلاحيون، وجه لوجه." المتحصل عليه WWW.aljazeera.net

١) العضوية في المجلس:

يبلغ عدد الأعضاء ١٢ عضوا : أ- ستة فقهاء (علماء شريعة)

ب- ستة خبراء قانون

أ- علماء الشريعة ينتخبهم المرشد

ب- خبراء القانون ينتخبهم مجلس الشوري من قائمة يرئسها مجلس القضاء الأعلى

المدة: تستمر مدة مجلس الاوصباء ست سنوات يحدد نصف أعضاء المجلس بعد مرور نصف المدة (٠٣ سنوات) عن طريق القرعة ــ نختار المرشد محلهم ٠٣ آخرين ونفس الشيء بالنسبة لخبراء القانون، وبعد انتهاء مدة المجلس (٠٦ سنوات) ينتخب مجلس الشوري ستة خبراء.

مهام وصلاحيات المجلس: (الدستوري):

١- مراجعة جميع تشريعات مجلس الشورى في مدة أقصاها عشرة أيام وتمدد عند الحاجة بالتشاور مع مجلس الشورى.

٢- الهدف عدم مخالفة تشريعات مجلس الشورى للشريعة الإسلامية

٣- المصادقة على تشريعات مجلس الشورى أوردها إليه للتغيير في ضوء ملاحظات مجلس الأوصياء

٤- حضور جلسات مجلس الشورى الطارئة لمساعدة في تشريع عملية صدور التشريعات.

٥- تفسير نصوص الدستور ويرجح التفسير الحاصل على ¾ من أصوات أعضاء مجلس الأوصياء

٦- الإشراف على الانتخابات الرئاسية وغيرها والاستفتاءات العامة.

٧- حق النقض في التشريعات الهامة والمتعلقة بقضايا هامة جدا في حال حدوث تعقيدات في إصدار التشريعات حولها داخل مجلس الشورى.[1]

(1) السويدي، سند ، إيران والخليج :البحث عن الاستقرار، الفصل الثامن، ص235

المبحث الثاني : المواقف الدولية اتجاه الاتفاق النووي الايراني

المطلب الأول :الموقف الإسرائيلي تجاه البرنامج النووي الإيراني

منذ مطلع تسعينات القرن العشرين رفع الزعماء الإسرائيليون التهديد الإيراني الى مستوى الخطورة بين الجهود الإيرانية الحثيثة لامتلاك قدرات نووية، وترى إسرائيل في البرنامج النووي الإيراني خطراً شديد عليها وتضعه على رأس اهتماماتها وتروج له على أنه برنامج عسكري يهدف الى امتلاك السلاح النووي، لذلك تشن حملة مركزة على ايران، وتقول انها على استعداد لمواجهة السيناريو الأسوأ، ويتغاضى جهاز الموساد وشعبه الاستخبارات العسكرية (آمان) على كسب حق السبق في كل ما يتعلق به"الخطر النووي الإيراني"[١]، ويغمس ذلك حالة التخطيط بشأن كيفية التعامل مع هذا الخطر، وهو ما تؤكده التناقضات الحادة في تصريحات المسئولين الإسرائيليين الذين يبدوا وكأن البرنامج النووي الإيراني يسبب لهم أرقاً دائماً، وظهرت ثلاث مستويات من المواقف خلال تعاملهم مع الأزمة الإيرانية وهي[٢]:-

المستوى الأول:- عبر عنه قادة وسياسيون وعسكريون (آيهود بارك، غابي اشكينازي،آيهود اولمرت، بنيامين نتياهو، آقضيدور ليبرمان...) مفاده انه على الدول العربية الاستعداد للتيار العسكري، واعداد المدة لشن هجوم في لحظة مناسبة على المنشآت النووية الايرانية، وهذه هي إستراتيجية "نتياهو" التي يسميها "إيران أولاً" أي مواجهة التهديد النووي الايراني قبل اي ملف آخر(فلسطيني،سوري،لبناني) أما"ليبرمان" فيعتبر ان إيران هي المشكلة الرئيسية في الشرق الأوسط[٣]،

---

(١)رياض الراوي،البرنامج النووي الإيراني واثره على منطقة الشرق الأوسط،الطبعة الأولى، دمشق،دار الأوائل للنشر والتوزيع،٢٠٠٦، ص٢٠٣.

(٢) طلال عتريسي، ضرب اسرائيل البرنامج النووي الايراني: الاحتمالات والتداعيات التقرير الاسرائيلي(٣)،مركز الزيتونة للدراسات،حزيران٢٠٠٩،متوفر على الرابط التالي http://www.alzgtouna.net

(٣)عدنان أبو عامر،إستراتيجية إسرائيل آزاء ايران وحزب الله،دراسة منشورة على شبكة الانترنيت من خلال موقع مركز الجزيرة للدراسات ،بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٧.

وتجوز الإشارة ان سياسة العصا التي يلوح بها المسئولين الإسرائيليون لا تقتصر فقط على "تل أبيب" فالمسئولون الأمريكيون لم يتوقفوا عن التلويح بإمكانية قيام إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية بصورة منفردة[١]، ام المستوى الثاني:- فقد عبر عنه رئيس شعبة الاستخبارات السابق اللواء الاحتياطي"أهارون زئيفي مزركش"، حين قال ان إسرائيل غير قادرة على مواجهة التهديد النووي الإيراني بقواها الذاتية، وانها بحاجة ماسة الى مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وأضاف"مزركش" انه في حال وجهت ضربة عسكرية الى إيران فعلى إسرائيل ان تكون مشاركة ليس أكثر ،وفي الوقت نفسه قدمت مجموعة من كبار المسئولين السابقين في جهاز الأمن الإسرائيلي توصيات متعددة للتصدي للتهديد النووي الإيراني تتداخل فيها العقوبات مع التأثير على الرأي العام الإيراني والاستعداد لهيكلة عسكرية ضد إيران ومقاضاة الرئيس"محمود احمدي نجاد" على تصريحاته التي يطلقها ضد إسرائيل، أي ان التوصيات تحاول ان تنأى بالحكومة الإسرائيلية عن الظهور العسكري.

أما المستوى الثالث:- فيمكن ملاحظته في موقف رئيس الدولة " تيموثي بيريز" الذي قال للمبعوث الأمريكي الى الشرق الأوسط "جورج ميتشل" في ٢٠٠٩/٤/١٧: (أنه لا نية لجيشه بمهاجمة إيران، وانه من الواجب خلق تعاون دولي واسع في المسألة الإيرانية، وأن كل الأحاديث عن هجوم إسرائيلي محتمل على إيران ليست صحيحة، فالحل في إيران ليس عسكرياً)، وبمؤازرة هذه الاتجاهات الثلاثة استمر الجيش في القيام بالمناورات والتدريبات واستيراد السلاح وشراء المزيد من الطائرات الحربية والاستخبارات الأكثر تطوراً في العالم، وإجراء تجارب على منظومة صواريخ "جيشن" الاعتراضية، ولا تخلي هذه المستويات الثلاثة من المواقف والاتجاهات- التي هي تداخل في ما بينها- ان هناك اختلافاً في توصيف "الخطر الإيراني" على الدولة العبرية،

١- محمد علي صبري،مصطفى قاسمي، مواقف الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة حيال الملف النووي الإيراني ، مجلة مختارات إيرانية،العددان٢٢٥و٢٢٦،آب/أغسطس- أيلول/ سبتمبر٢٠٠٦.

والاختلاف والتباين يقع حول أولويات التعامل مع هذا الخطر بين من يريد تأجيل العمل العسكري وبينهم من يلوح به، وبينهم من بفضل مشاركة او دفع آخرين ،مثل الولايات المتحدة الى توجيه ضربة عسكرية الى إيران، لكن هناك خشية لدى القادة الإسرائيليين مما يعتبرونه "مرور الوقت" أي ان يتيح التفاوض الأمريكي- الإيراني إذا طال أمده حصول إيران على القنبلة النووية.

المصادر

- القران الكريم
- الكتب

١- إبراهيم خلف" الحقائق والأهداف لاحتلال إيران للجزر العربية الثلاث ."جريدة الثورة، بغداد ، 1979

٢- رياض الراوي،البرنامج النووي الإيراني واثره على منطقة الشرق الأوسط،الطبعة الأولى، دمشق،دار الأوائل للنشر والتوزيع،٢٠٠٦،

٣- سكوت ريتر، استهدف إيران، ترجمة أمين الايولي، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، تاسزون، ٢٠٠٧

٤- السويدي، سند ، إيران والخليج :البحث عن الاستقرار، الفصل الثامن،

٥- عبد الله حسن، الجوجو، الأنظمة السياسية المقارنة: دراسة مقارنة. [د م ن] : الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧، ص ٢٦٣،٢٦٤.

٦- عبدالله فهد ، ايران والخليج–ديالكتيك الدمج والنبذ، دارقرطاس للنشر ،الكويت،، ،1999

٧- محسن كديفر، نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في ولاية الفقيه.تر : دار الجديد، ط٤ . بيروت: [د د ن]، ٢٠٠٠

٨- نيفين، عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران و العلاقات العربية الإيرانية. : مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان ٢٠٠١،

٩- وسام الدين العكلة، التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم ، المصدر السابق ،

المجلات

١- جاري سامور، مواجهة التحدي النووي الإيراني، سلسلة محاضرات ،الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ١٠٢، ٢٠١٧ .

٢- سكوفيلد، ريتشارد" (1993) نحن وإيران"، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية،لندن، العدد(32) ،

٣- عبدالكريم، عمرو،" تمايزات النخبة الدينية الحاكمة في إيران"، **مجلة السياسة .الدولية**، العدد 90
٤- محمد علي صبري،مصطفى قاسمي، مواقف الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة حيال الملف النووي الإيراني ، مجلة مختاراتإيرانية،العددان٢٢٥و٢٢٦،آب/أغسطس- أيلول/ سبتمبر٢٠٠٦

الرسائل والاطاريح

١- نجاة أبركان، "العلاقات الإيرانية العربية، من تغيرات السبعينيات إلى ضغوط العولمة". رسالة ماجستير.(كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

المواقع الالكترونية

١. أهمت زنواسزيد ايران درجارة ابريستم جديد جن(اهمية ايران الجغرافية الاستيراتيجية لطريق الحرير الصينية الجديدة) موقع إشراف، ١٥حزيران ٢٠١٦(تاريخ الدخول١٩يونيو//حزيران٢٠١٦)http://www.sarzamindownload.com
٢. راشد الغنوشي، "مبادئ الحكم و السلطة في الإسلام" المتحصل عليه من الموقع WWW.Aljazeera.net.
٣. سعيد، عبدالمؤمن محمد" (1997) الثابت والمتحول في فكر الرئيس الإيراني .المنتخب"، دراسات شرق أوسطية، الملف الإيراني، العدد الخامس، يوليو،.http://www.politics-dz.com/threads/albrnamg-alnuui-alirani.2982 تاريخ الدخول ٢٠١٧/٢/٢٢
٤. سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "الولي الفقيه .... الدور و الصلاحيات"، المتحصل عليه. WWW.aljazeera.net.
٥. شفيق شقير "السياسة في إيران بناء الثورة و المعارضة". قسم البحوث و الدراسات، الجزيرة المتحصل عليه من .httpi//WWW.Aljazeera.net
٦. طلال عتريسي، ضرب اسرائيل البرنامج النووي الايراني: الاحتمالات والتداعيات التقرير الاسرائيلي(٣)،مركز الزيتونة للدراسات،حزيران٢٠٠٩،متوفر على الرابط التاليhttp://www.alzgtouna.net/Arabic/?c=10648 a=9322
٧. عدنان أبو عامر،إستراتيجية إسرائيل آزاء ايران وحزب الله،دراسة منشورة على شبكة الانترنيت من خلال موقع مركز الجزيرة للدراسات ،بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٧.
٨. محمد الزين ، النتائج السلبية والايجابية للاتفاق النووي الايراني ، مقال منشور على الشبكة العنكبوتية
٩. محمد الصادق الحسيني، "المحافظون و الإصلاحيون، وجه لوجه." المتحصل عليه WWW.aljazeera.net
١٠. يحي داوود عباس، "الدستور الإيراني الوحدة الإسلامية". مجلة الراصد.١٤٢٨ هـ المتحصل عليها من الموقع WWW.arso.org

١١. يحيى داوود عباس، "تاريخ الجمهورية في إيران". مختارات ايرانية . العدد ٨٦ ، سبتمبر ٢٠٠٧ المتحصل عليه من الموقع WWW.arso.org.